المرسوم يحمل الصفح والإصلاح الاجتماعي

وزير العدل لـ«الوطن»: العفو هو ما عهدناه من السيد الرئيس والمرسوم استثنى جرائم الأخلاق وأخذ بالحسبان الحقوق الشخصية

أكد أن تنفيذ مرسوم العفو بدأ منذ لحظة صدوره.. وإطلاق عدد كبير من الموقوفين ممن شملهم

محمد منار حميجو

كشف وزير العدل أحمد السيد عن إطلاق سراح عدد كبير من الموقوفين في دور التوقيف وأقسام الشرطة ممن شملهم مرسوم العفو الذي أصدره الرئيس بشار الأسد يوم الخميس الماضي، موضّحاً أنه لا يمكن حالياً إعطاء إحصائية دقيقة عن عدد الذين تم إطلاق سراحهم لأنه يومياً هناك موقوفون يتم إطلاق سراحهم ممن شملهم مرسوم العفو.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد السيد أنه من اللحظة الأولى لصدور مرسوم العفو، طلبت النيابات العامة على الفور من جهات الضابطة العدلية كافة إرسال ضبوط المواقيف الموجودة لديهم وقررت على الفور إطلاق سراح من يشمله مرسوم العفو.

وأضاف السيد: كما توجهت النيابة العامة في كل العدليات في المحافظات إلى دور التوقيف لتنفيذ هذا المرسوم وبقيت حتى ساعات الفجر وكنا على تواصل مستمر مع جميع النيابات لتنفيذ المرسوم بأسرع وقت ممكن، مشيراً إلى أن بعض النيابات تعمل حتى الساعة.

وقال السيد: نعلم جميعاً أن مفاعيل مرسوم العفو لا تقتصر على من سوف يطلق سراحهم فوراً، موضحاً أن هذا الأمر سيستمر تباعاً أي إنه سوف يتم إطلاق سراح من شملهم العفو بعد دراسة أضابيرهم وخصوصاً أن هناك أشخاصاً شملهم العفو بنصف العقوبة وهناك من شملهم بكاملها لأنه بعد دراسة أضابير هؤلاء الموقوفين فمن استكمل مدة التوقيف بعدما شمله مرسوم العفو سوف يتم إطلاق سراحه فوراً.

وقال السيد: نقد عهدنا دائماً من الرئيس الأسد مثل هذه المراسيم التي تنظر بعين الرحمة إلى بعض الذين ارتكبوا جرائم ليعودوا إلى المجتمع فاعلين وصالحين فيه.

وأشار السيد إلى أن هذا المرسوم يحمل الصفح والإصلاح الاجتماعي ويحمل أيضاً صون المجتمع وحماية قيمه من جهة وممتلكات الدولة من جهة ثانية، موضحاً أن المرسوم استثنى جرائم الأخلاق والجرائم التي طالت أملاك وأموال الدولة، ومضيفاً: كما أن المشرع أخذ بعين الاعتبار الحقوق الشخصية.

المحامي العام الأول في دمشق محمد عيد بالوظة أكد لـ«الوطن» أن أعداد الذين سيتم إطلاق سراحهم وشملهم مرسوم العفو سوف يتضاعف بشكل يومي باعتبار أن المرسوم شمل بعض العقوبات بشكل جزئي.

وأكد بالوظة أنه تم إخلاء سبيل ٣٥٠ موقوفاً في دمشق حتى ساعة إعداد الخبر، مشيراً إلى أن العمل مستمر بشكل يومي لإطلاق سراح المستفيدين من المرسوم.

وأبرز ما حمله المرسوم عفواً عن كامل العقوبة المؤبدة أو المؤقتة للمصاب بمرض عضال غير قابل للشفاء عن كامل العقوبة المؤبدة أو المؤقتة المحكوم عليه بحكم مبرم الذي بلغ السبعين من عمره.

كما حمل المرسوم عفواً عن جرائم الفرار الداخلي والفرار الخارجي، إذا سلّم الفارّون أنفسهم خلال ثلاثة أشهر بالنسبة للفرار الداخلي وستة أشهر بالنسبة للفرار الخارجي.

ويخفف عقوبة الإعدام إلى عقوبة السجن المؤبد، وعقوبة السجن المؤبد إلى عقوبة السجن لمدة ٢٠ عاماً. وحمل المرسوم أيضاً العفو عن جريمة الخطف إذا بادر الخاطف إلى تحرير المخطوف بشكل آمن ومن دون أي مقابل.

مع الإشارة إلى أن المرسوم لا يشمل العفو عن المتوارين عن الأنظار والفارين من وجه العدالة، ولا تطبق أحكام التخفيف للجنايات التي تسببت بضرر شخصي إلا إذا أسقط الفريق المتضرر حقه الشخصي. واستثنى المرسوم من العفو، جريمة حمل السلاح في صفوف العدو ضد سورية، وكذلك تهريب الأسلحة والاتجار بها.

كما استثنى أيضاً العفو عن الجرائم المتعلقة بقانون ضابطة البناء، وجريمة إضرام النار قصداً بالحراج، والجرائم المنصوص عنها في قانون حماية المستهلك، وأيضاً الجرائم التي أدت إلى موت إنسان.

كما أنه لا يؤثر هذا العفو في دعوى الحق الشخصي وتبقى هذه الدعوى من اختصاص المحكمة الواضعة يدها على دعوى الحق العام.

> المحامي العام الأول بدمشق لـ«الوطن»: أعداد المطلق سراحهم سيتضاعف بشكل يومي

شكاوى من الازدحام بالسجل المدني في سلمية بسبب ضيق المكان

مدير الأمانة لـ«الوطن»: لم يتقدم أحد للمناقصة لبناء أمانة جديدة

حماة- محمد أحمد خبازي

اشتكى العديد من مواطني منطقة سلمية، ومن أبناء المحافظات الوافدين إليها أو من المقيمين، الذين يراجعون أمانة السجل المدني فيها للحصول على وثائق وثبوتيات ضرورية، من «الازدحام»، مؤكدين أنه المشكلة الوحيدة التي تواجههم ويعانون منها أثناء ذلك، ويطالبون الجهات المعنية بالمحافظة حلها ومعالجتها، لكون المكان ضيقاً جداً، ويراجعه بالبوم مواطنون كثر.

وأوضحوا لـ«الوطن» أن الموظفين يبذلون قصارى جهدهم لإنجاز معاملاتهم وتلبية طلباتهم إلكترونياً، وأن ذلك لا يستغرق سوى دقائق معدودة، إذا ما وصلوا إلى كوائهم، ولكن الانتظار في صالة الأمانة يطول نتيجة تدفق المواطنين من كل حدب وصوب، وهو ما يسبب معاناة لهم كمراجعين وللعاملين فيها.

ولفت آخرون ومنهم كبار بالسن إلى معاناتهم عند تسديد الرسوم المترتبة على إنجاز الوثائق، عبر الدفع الإلكتروني بالطابق الأعلى، لعدم وجود كوة أو غرفة لتسديد الرسوم بالطابق ذاته الذي تقع فيه الأمانة.

من جانبه، لم ينف مدير الأمانة ثائر معروف مقداد ما ذكره المواطنون من معاناة وملاحظات، وأكد لـ«الوطن» أن العاملين في الأمانة أو الدائرة يعانون أيضاً من ضيق المكان، رغم وجود أرض مخصصة بجانب مبنى المالية، ولكن لم يتم العمل عليها إلى اليوم، بسبب عدم تقدم أي متعهد للمناقصة نتيجة تغير الأسعار، كما يوجد اختناق وضغط في الدائرة بالنسبة للموظفين والمراجعين نتيجة الاستغناء عن غرفة المستودع، وإعطائها لمركز الهجرة والجوازات الذي سيباشر عمله قريباً جداً، وبالتالي أصبح هناك عدم إمكانية لحفظ السجلات والوثائق وصعوبة تداولها وتكديسها في مداخل الدائرة وممرها.

وبيّن مقداد أنه بعد إطلاق مشروع «أمانة سورية الواحدة»، أصبح بمقدور أي مواطن في سورية الدخول إلى أي أمانة للسجل المدني، والحصول على جميع وثائقه وبياناته، وتسجيل كل واقعاته، واستلام وتنظيم البطاقة الأسرية والشخصية من دون أن يتكبد عناء السفر إلى أي أمانة كان يتبع لها سابقاً.

ولفت إلى أنه منذ بداية العام الحالي وحتى أمس، نفذ العاملون في الأمانة تسجيل واقعات نحو ٤٠٣٦ ولادة، و٨٥٠٩ وفاة و١٥١٦ زواجاً و٥٢٤ طلاقاً، و٩٤٨ تصحيحاً لبيانات، كما تم إصدار نحو ٥٤٦٠ بطاقة شخصية و١٥٥٠٩ بطاقة عائلية، و٤١١٤٠ بياناً عائلياً و٤٨٨٨٣ بياناً فردياً.

جنون أسعار «الدواجن» في الأسواق؟!

رئيس «حماية المستهلك» يقترح السماح باستيراد اللحوم والأسماك

مدير الإنتاج الحيواني لـ«الوطن»: تخفيض تكاليف الإنتاج قدر المستطاع عبر بدائل للمستوردات

فادي بك الشريف

رغم الوعود والمناشدات والمقترحات تستمر الارتفاعات الجنونية لمنتجات الدواجن في الأسواق السورية لمبررات اعتاد المواطن على سماعها طوال الأزمة من دون أي حلول ومعالجة إلى الآن توقف جنون الأسعار.

من كان يصدق أن يقفز سعر سندويشة الشاورما إلى الـ٢٠ ألف ليرة في فترة قياسية، وأن كيلو الشاورما في طريقه لتجاوز الـ١٥٠ ألفاً، وأن سعر الفروج المشوي والبروستد تجاوز الـ١٠٠ ألف، وسعر الفروج النيئ بلغ حدود الـ٥٠ ألف ليرة، وكيلو الشرحات اقترب من حدود الـ٧٥ ألفاً، وصحن البيض تجاوز الـ٦٠ ألفاً، وباقي المنتجات «حدث بلا حرج».

وللدخول مجدداً من أجل معرفة الأسباب للارتفاعات الأخيرة، أكد مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة أسامة حمود لـ «الوطن» أن هناك جملة من العوامل أدت إلى هذه الارتفاعات بدءاً من ارتفاع سعر الأعلاف وليس انتهاء بزيادة تكاليف حوامل الطاقة ومدخلات العملية الإنتاجية، علماً أن موضوع الأعلاف يشكل ٨٠ بالمئة من تكاليف الإنتاج، مبيناً أن الأسعار ليست ثابتة، وبلغ ثمن كسبة الصويا منذ أيام ١٠ ملايين و٧٠٠ ألف، والذرة ٤ ملايين و٧٠٠ ألف ليرة تقريباً.

وفيما يخص إعلان الوزارة عن عودة ١٦٣٥ مدجنة لإنتاج بطاقة نحو ٥٨٦١٦٠٧ طيور/دورة ما يسهم في رفد السوق المحلية بمنتجات الدواجن، أكد مدير الإنتاج الحيواني أن الأثر وانعكاس ذلك لا يظهران بشكل مباشر، وهما بحاجة إلى فترة للعرض ما يحقق المنافسة الأمر الذي ينعكس على الأسعار خلال فترة شهر، متوقعاً أن يكون هناك انخفاض في الأسعار خلال الفترة القادمة.

ونوه حمود إلى أن قرار وزارة الزراعة القاضي بالسماح باستثمار المداجن غير المستثمرة (المرخصة وغير المرخصة) بالعمل على التوسع بمساحات (الذرة الصفراء) ما يخفف من فاتورة الاستيراد كبديل عن جزء من مادة الأعلاف.

ولفت حمود إلى أن العرض من منتجات «الدواجن» يعتبر جيداً، لكن الطلب قليل نتيجة ضعف القدرة الشرائية.

من جانبه أكد رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز معقالي لـ«الوطن» وفي تصريحه لـ«الوطن» أشار مدير الإنتاج الحيواني إلى أن الإجراءات تركز على تخفيض تكاليف العملية الإنتاجية قدر المستطاع، بوجود بدائل عن المستوردات، بالعمل على التوسع بمساحات (الذرة الصفراء) ما يخفف من فاتورة الاستيراد وبالتالي زيادة الأسعار.

واعتبر معقالي أن الحل يكمن بالسماح باستيراد اللحوم والأسماك المجمدة بعد الإشراف عليها من الطباية، مضيفاً: تقدمنا بعدة كتب إلى الجهات الحكومية ولكن من دون أي إجابة.

> معاون مدير «الدواجن»: موجة الحر تسببت بخسائر للمربين
> عودة ١٦٣٥ مدجنة للإنتاج وتوقعات بانخفاض الأسعار خلال شهر

وحسب رئيس جمعية حماية المستهلك، ارتفعت أسعار الدواجن بنسبة ١٠٠ بالمئة خلال الأشهر القليلة الماضية، مضيفاً: لا يوجد تقيد بالنشرات التموينية في ظل ضعف الرقابة، وسط عدم التقيد بالكميات اللازمة للسندويشة.

بدوره معاون مدير عام المؤسسة العامة للدواجن رائد حجازي أكد أنه تم إنتاج ١٠٠ مليون بيضة حتى نهاية الشهر العاشر الماضي، على أن يصل الإنتاج إلى ١٢٠ مليون بيضة (خطة المؤسسة لهذا العام)، مضيفاً: إن المؤسسة حددت خطتها الإنتاجية للعام القادم بإنتاج ١٥٠ مليون بيضة مائدة، بزيادة ٣٠ مليون بيضة من ٨ منشآت في صيدنايا والقنيطرة والسويداء وحمص وحماة وحلب واللاذقية وطرطوس.

وقال حجازي: فيما يخص موضوع الأسعار فإن موضوع الأعلاف والمشتقات النفطية عامل أساسي، وبالنسبة للسوق عندما يكون هناك عرض كبير ينخفض السعر، مشيراً إلى أن موجة الحر التي حصلت خلال فترة الصيف أدت إلى نفوق عدد من القطعان ما تسبب بخسائر للمربين، علماً أن الآفات المرضية تزيد حالياً خلال تغيرات الطقس، ما أدى إلى وجود قلة بالإنتاج في أغلب مداجن القطاع الخاص.

وقال: يباع الفروج بريشه من أرضه بـ٣٩ ألف ليرة تقريباً، ليصل الفروج المذبوح إلى ٤٨ ألف ليرة، كما يباع الصوص بعمر يوم واحد بـ١٥ ألف ليرة، بسبب قلة أعداد الصيصان ما أدى إلى زيادة الطلب في ظل ارتفاع الفروج.

وأكد حجازي أنه منذ بداية العام الجاري تم إنتاج ٤٠٠ طن فروج، و١,١ مليون صوص فروج، و٤٠٠ ألف صوص بياض، و١,٢ مليون طبق كرتون بيض.

زراعة ٥٠ كلية خلال عشرة أشهر

الديراني لـ«الوطن»: ٣٣ ألف جلسة غسيل هذا العام ومتوسط العمليات ١٠٠ عملية شهرياً

محمود الصالح

كشفت المدير العام للهيئة العامة لجراحة الكلية بدمشق رانيا الديراني عن زراعة ٥٠ كلية حتى الشهر الماضي، وذلك رغم الصعوبات الكبيرة التي تعانيها المؤسسات الصحية نتيجة ارتفاع تكاليف المستلزمات الطبية.

وبينت المدير العام في تصريح لـ«الوطن» أن الهيئة استطاعت أن تحافظ على مستوى الخدمات التي تقدمها بشكل شبه مجاني لجزء من الخدمات ومجاني للنسبة الأكبر من الخدمات.

وأوضحت أنه بلغ عدد الخدمات المقدمة للمواطنين خلال الفترة الماضية حتى نهاية تشرين الأول الماضي ٣١٤٦٨٨ خدمة طبية تخصصية تتعلق بأمراض الكلية، وتم خلال الفترة المذكورة إجراء ٩٧٧ عملية جراحية بمعدل يقارب ١٠٠ عملية شهرياً، منها ٤٨٠ عملية جراحية تنظيرية و٤٩٧ عملية جراحة بولية. وأضافت الديراني: إنه في إطار عمليات زراعة الكلية التي يعتبر المشفى رائداً فيها بفضل كوادره الفنية وأطبائه تم قطف ٥٠ كلية من متبرعين بعد إجراء كل الفحوصات والتحاليل المطلوبة للمريض والمتبرع، ما ساهم في تحقيق نجاح عمليات زرع الكلية بشكل دائم في المشفى، ولهؤلاء المرضى أجريت جلسات تنقية دموية بلغ عددها ٣٨٦ جلسة تحضيرية قبل عملية الزراعة.

وأكدت المدير العام أن الهيئة مستمرة في تقديم جميع الخدمات النوعية، وكذلك الإسعافية، حيث بلغ عدد مراجعي قسم الإسعاف ١٧٧١٦ مريضاً، تبين خلال الفحوصات أن هناك ٥١٥ مريضاً بحاجة لدخول المشفى فتم قبولهم، على حين أعطي العلاج اللازم لباقي مراجعي الإسعاف وغادروا إلى منازلهم.

أما بالنسبة لقسم العيادات فقد بلغ عدد المراجعين ١٣٢٠٠ مريض تم قبول ١١٨٧ مريضاً في المشفى وأعطي العلاج لباقي المرضى الذين تبين أنهم لا يحتاجون لدخول المشفى.

وعن الخدمات النوعية ذكرت الديراني أنه تم إجراء ٩٨٢ عملية تنظير بولي للمرضى الذين دخلوا المشفى خلال الفترة المذكورة، بينما بلغ عدد جلسات غسيل الكلية ٣٢١٢٠ جلسة للبالغين و١٢٦٧ جلسة للأطفال.

وعن عمليات تفتيت الحصى أوضحت المدير العام أن عدد الجلسات كانت ١٣٣٧ جلسة استفاد منها ٨٤٤ مريضاً.

وأشارت الديراني إلى الخدمات الأخرى ومنها التحاليل المخبرية التي بلغ عددها ١٩٥٢٣١ تحليل دموية و١٣٥٩ تحليل بول، بينما كان عدد صور الأشعة التي أجريت للمرضى ٩٠٦٣ صورة، وصور الإيكو ١٧٨٩٤ صورة، وقد استفاد من صور الأشعة ٨٦١٠ مرضى ممن اقتضت حالتهم الصحية والتشخيصية إجراء مثل هذه الصور.

جدير بالذكر أن أغلب الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة لمشفى الكلية الجراحي مجانية وبالنسبة للخدمات المأجورة هي شبه مجانية، حيث مازالت على سبيل المثال قيمة صورة الأشعة في الوقت الحالي ٢٠٠ ليرة سورية، رغم الارتفاع الهائل في المستلزمات الطبية.